مراجعة نقدية لكتاب

العلاقات بين الدول الإسلامية

تأليف: أ.د. محمد السيد سليم

الناشر: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود
الرياض، 1412هـ

المراجعة من إعداد:
أ.د. نادية محمود مصطفى
استاذ العلاقات الدولية – كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

1992

بسم الله الرحمن الرحيم

يبدأ المؤلف مقدمة كتابه بالقول: "يُمثل هذا الكتاب محاولة للخوض في أرض غير واضحة المعالم". كذلك يستهل المؤلف الكتاب بمقتطف منقول من العماد الأصفهاني وهو "أني رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجل، وهذا من أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

ولم تكن محاولة تقديم عرض نقدي لهذا الكتاب بالمهمة الأقل صعوبة من المهمة التي خاض فيها المؤلف.

وترجع صعوبة تلك المهمة لعدة اعتبارات من ناحية: أهمية الكتاب حيث يمثل لحظة صدوره محاولة رائدة على صعيد الجماعة البحثية العربية المتخصصة في العلاقات الدولية بصفة خاصة والعلوم السياسية بصفة عامة ومن ثم كان لابد وأن يحظى هذا الكتاب بالاهتمام والمراجعة من جانب المنظورات المختلفة التي تنقسم بينها هذه الجماعة ومن ناحية أخرى: أهمية القضايا التي يطرحها الكتاب باكثر من طريقة وخاصة الوحدة الإسلامية والعلاقة مع الاطراف الدولية الأخرى غير المسلمة. فبالرغم من أن هذه قضايا "قديمة وموروثة" تشكلت بسمات متعددة اختلفت باختلاف مراحل تطور العلاقات الدولية إلا أنها تعكس الآن تحديات مصيرية تواجه مجموع الدول الإسلامية في المرحلة الراهنة الخطيرة والحاسمة من تطور النظام الدولي. ومن ثم فهناك ضرورة للإلمام والوعي بأبعادها المعاصرة على ضوء امتداداتها السابقة واحتمالاتها المقبلة.

إذن ماذا قدم الكتاب؟ وكيف حدث التفاعل معه؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال ثلاث مجموعات من الملاحظات. الأولى تدور حول عرض مضمون ومنهج الكتاب كما حدده ونفذه المؤلف والثانية محورها أبعاد رؤية نقدية لمنهج هذا الكتاب أما الثالثة فتبحث في بعض أهم القضايا التي تثيرها في ذهن المتخصص القراءة النقدية لمضمون الكتاب.

<u>أولا:</u>

حرص المؤلف أن يبين هدفه ومنهجه بوضوح شديد في مقدمة دراسته. ومن واقع قراءة هذه المقدمة يمكن أن ننقل عنها ما يلي:

1- ينقسم الكتاب إلى ستة فصول. وتتناول الفصول الأربعة الأولى تأصيلا للعلاقات بين الدول الإسلامية ثم يعالج الفصلان الخامس والسادس المسارات الرئيسية لتلك العلاقات.

ويقدم الفصل الأول تعريف الظاهرة محل الدراسة، أي الدول الإسلامية ويقدم الفصل الثاني وصفا جغرافيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لهذه الدول بالاضافة إلى مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على حركية العلاقات بينها ويركز الفصل الثالث على " مراحل التطور التاريخي للعلاقات بين الدول الإسلامية منذ منتصف القرن الثامن الميلادي وحتى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة. أما الفصل الرابع فيدور حول " النظرية السياسية للعلاقات بين الدول الإسلامية " أي يعرض كما يقول المؤلف لوجهة نظر الشريعة الإسلامية والفكر السياسي في ظاهرة وجود دول إسلامية متعددة وحول كيفية تنظيم العلاقات بينها ويحدد الفصل الخامس المعالم الأساسية للعلاقات الاقتصادية والسياسية المعاصرة بين الدول الإسلامية بينما يركز الفصل السادس على تحليل الأطر التنظيمية للعلاقات بين الدول الإسلامية وخاصة منظمة المؤتمر الاسلامي والبنك الاسلامي للتنبيه باعتبارهما أهم تنظيمين دوليين في الوقت الراهن لبلورة العلاقات بين الدول الإسلامية.

2- حدد المؤلف هدفه من وراء تناول هذه الموضوعات بأنة " تأصيل " ظاهرة العلاقات بين الدول الإسلامية من خلال تحديد نطاق الظاهرة محل الدراسة وبيان المتغيرات التفسيرية التي تشكل في مجملها تلك العلاقات ثم تحديد دافع تلك العلاقات وبذا نجد أن المؤلف وفق قوله يقترب من الظاهرة. من مداخل مختلفة: الجغرافية والسياسية، والاجتماعية – الاقتصادية، والثقافية الدينية، الدولية والتاريخية، والأصولية الإسلامية ثم الواقع الراهن والمعاصر.

3- وبصدد المنهج يوضح المؤلف أنه يقدم مساهمة أولية في " التحليل العلمي للعلاقات بين الدول الإسلامية "، وأنه اقترب من الظاهرة من مداخل مختلفة وذلك في إطار منهجي تحيلي يركز على فهم مصادر الظاهرة وأثر هذه المصادرة على الواقع الراهن. كما يدعو المؤلف الباحثين في ميدان " الدراسات الإسلامية الدولية" إلى الخوض في هذا ميدان وصولا إلى تصور علمي متكامل " لهذه العلاقات

ثانيا:

وعلى ضوء هذا التحديد السابق من جانب المؤلف لأقسام الكتاب فإنه يمكن إن تقدم الملاحظات التالية:

1) يعد الكتاب بالفعل عملا رياديا في مجاله، فهو وكما يقول المؤلف "أول محاولة علمية لداسة تلك العلاقات بشكل متكامل نظراً لعدم وجود كتاب دراسي يغطي موضوعات هذا المقرر أي العلاقات بين الدول الإسلامية"،

أ- ويتطلب تحقيق مثل هذه الدراسة تسلح القائم بها بابعاد هامة من الدراسات في التاريخ والفكر الاسلامي ناهيك عن الأبعاد الفقهية المتعلقة بهذا المجال. وبالرغم من أن المؤلف قد تطرق إلى التعامل مع هذه الأبعاد كمداخل متكاملة لدراسته إلا أن أسلوب هذا التعامل ونتائجه ووضعه في سياق بناء الدراسة يثير العديد من التساؤلات والملاحظات حول طبيعة هذه المداخل وبين الخصائص التكوينية المعاصرة للعلاقات بين الدول الإسلامية ومسارها المعاصر ومن ثم حول مدى تعبير هذه الدراسة عن " رؤية إسلامية "

ب- وإذا كانت متطلبات التدريس في كلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود قد دفعت المؤلف إلى إتمام هذا العمل الرائد فإن هناك متطلبات أخرى لابد وأن تدفع به وبزملائه إلى مثل هذا النوع من الجهود العلمية في المجال الذي أسماه المؤلف "الدراسات الإسلامية الدولية" وهذه المتطلبات تنبع من ملاحظة وتقويم الحالة الراهنة لعلم العلاقات الدولية الذي لا تجد فيه الخبرة الإسلامية التراثية أو المعاصرة -سواء مجال تاريخ العلاقات الدولية أو نظريتها أو قضاياها المعاصرة- وضعا متميزاً وخاصاً. فالعلماء الغربيون ممن ساهموا في تطوير قواعد وأسس منظورات هذا العلم طوال ما يقرب من القرن تتعدد مبرراتهم لإهمال أو إغفال هذا الخبرة فإن أبناء هذه الخبرة لا عذر لهم في اقتصارهم على استهلاك وإعادة تدوير منتجات المنظور الغربي من القضايا أو الرؤى. ومن ثم فعليهم ضرورة الاهتمام بقضايا وموضوعات مهملة أو على الأقل تفقد خصوصيتها نتيجة دمجها في نطاقات ومجالات بحثية أخرى أكثر اتساعا. فإذا كانت دراسات العالم الثالث تحوز اهتمامات تخصصات سياسية مختلفة، وإذا كانت بعض روافد هذه التخصصات تسعى لتطوير وبلورة منظورات جديدة تنطلق من انتقاد المنظورات والمناهج الغربية لعدم ملائمتها لقضايا ومشاكل العالم الثالث الداخلية والخارجية، فإن هذه الجهود لا تفرد مكانه خاصة ومتميزة لقضايا وتفاعلات الدول الإسلامية. ولذا فإن الاهتمام "بالدراسات الإسلامية الدولية" يساهم في سد فجوة مهمة في الدارسات الدولية النظرية والتطبيقية ويساعد هذا على إعادة التوازن إلى المقررات الدراسية والبرامج البحثية على نحو يحفظ ذاكرة الطلاب المسلمين.

ومن ثم فإن المؤلف -وهو أستاذ متخصص في العلاقات الدولية- قد أرسى أول إسهاماته في هذه المهمة الخطيرة الملقاة على الجيل المعاصر من الأكاديميين والباحثين المسلمين وخاصة في

الجامعات والكليات التي لا تجد فيها الدراسات الإسلامية –وخاصة الدولية– مكانها بين الدراسات من منظورات أخرى.

ج– ولكن عدا الاهتمام بالقضايا والموضوعات الخاصة بأطراف اسلامية يظل منظور هذا الاهتمام مشكلة أخرى وباعثا للتساؤل، هل يجب أن يختلف عن منظورات أخرى سائدة في مجال دراسات العالم الثالث بصفة عامة، أو عن المنظورات الغربية لدراسة قضايا الإسلام في عمومياتها أو في ارتباطاتها بدراسات المناطق؟ وتكتسب هذه الاسئلة أهميها بالنظر إلى الحالة الراهنة من إعادة النظر في مقتربات ومنظورات ورؤى العلوم الاجتماعية الحديثة انطلاقا من قواعد وأسس معرفية مختلفة عن نظائرها في النسق المعرفي الغربي الذي أفرز هذه العلوم والسعي إلى بلورة ملامح رؤية إسلامية للظواهر التي تتناولها هذه العلوم التي تحوز اهتماما متزايدا في نطاق جماعات بحثية متنوعة وإن اختلفت المسميات والسبل بينها.

2) بالنظر إلى تحيد المؤلف لمنهجه " التحليل العلمي "، وعلى ضوء القراءة المقارنة بين مضمون فصول الكتاب وداخل كل فصل، نجد أن أسلوب صياغة وعرض هذا المضمون قد عكست هذا المنهج وعلى نحو يحدد – في نفس الوقت – المقصود بالتحليل العلمي.

فمنذ البداية حد المؤلف إشكاليته البحثية بوضوح كما حدد نطاق الظاهرة محل البحث وأسلوب علاجها (مصادر الظاهرة ثم حالتها وسماتها المعاصرة)، بعبارة أخرى فلقد حدد نقطة البداية ونقطة النهاية وتحرك بينهما بصورة منظمة، وتم ذلك بأسلوب يترك للأحداث والوقائع والمعلومات والبيانات تتكلم من نفسها فلا يتدخل المؤلف إلا بالقدر الذي يسمح بعرض وتصنيف المادة في محاور متكاملة فلا يظهر في تحليله احكام أو تقويمات صريحة تشف عن تبني توجه سياسي أو أيديولوجي محدد بعبارة أخرى يتضح لنا أن المقصود بالتحليل العلمي هنا لدى المؤلف هو محاولة تحري "الموضوعية" في التحليل. فالأسلوب علمي لأنه يعتمد على المؤشرات والأرقام والمقارنات ومناقشة الآراء المختلفة ولهذا جاء عرضه وتحليله للموضوعات المختلفة في فصول الكتب الستة شاملا ومتكاملا ويغطي وبعمق الأبعاد المختلفة لكل موضوع، فعلى سبيل المثال:

نجد أن الفصل الثاني المتصل بالخصائص التكوينية للدول الإسلامية يقدم عرضا دقيقا للجغرافيا السياسية لهذا الدول وللخصائص الاجتماعية والاقتصادية لها على نحو يبين المركز النسبي لتلك الدول في المجتمع الدولي والخصائص العامة التي تميزها عن غيرها من الدول وأثر تلك الخصائص على العلاقات بينها، كما يعرض هذا الفصل للمؤشرات الداخلية على هذه العلاقات أيضا فيتحدث عن أثر التشابه والتفاوت بين الدول الإسلامية في أبعادها المختلفة (سواء عناصر

القوة المادية أو القيم والنظم السياسية أو أنماط السياسات الخارجية)، كما يطرح موضوع الصحوة الإسلامية باعتبارها أحد أهم المتغيرات منذ أوائل السبعينات، ثم ينتقل إلى مجموعة ثالثة من المؤشرات الداخلية وهي المؤسسية التنظيمية للعلاقات بين الدول الإسلامية، وأخيراً يتناول المؤشرات الخارجية مركزاً على تأثير القوى الكبرى. والجدير بالذكر أن عمق وشمول هذا الفصل لا يتضح من غزارة المادة العلمية فقط ولكن من تنوعها وتوزعها بين أبعاد متكاملة هيكلية، مؤسسية، مجتمعية..

وبالمثل بالنسبة للفصل الخامس والسادس حيث أن تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية المعاصرة يتصف بنفس الدقة والشمول والعمق والتحليل "العلمي" فإذا كان وصف العلاقات الاقتصادية المعاصرة قد تطرق إلى العلاقات التجارية والاتفاقات الاقتصادية والمعونات الاقتصادية بين الدول الإسلامية فإن هذا الوصف التحليلي يغطي الأشكال الاساسية التي تتخذها هذه العلاقات وعلى نحو يناقش مدى ودرجة الاعتماد المتبادل بين الدول الإسلامية حيث تبين هذه المناقشة ضعف هذه الدرجة ومحدودية التعاملات الاقتصادية بين هذه الدول وهي النتيجة المترتبة على طبيعة تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على هذه العلاقات أما العلاقات السياسية المعاصرة فإن أسلوب تحليلها يقوم على عرض مجموعة من التفاعلات السياسية التي تتراوح ما بين النزاع والتعاون، ويبين هذا العرض كيف أن نصيب النزاعات بين هذه التفاعلات ليس إلا نصيبا عادلا "على عكس" الانطباع السائد لدى الدارسين للعلاقات بين الدول الإسلامية حيث أن التركيز عادة يكون على الوقائع النزاعية وليس التعاونية. ومن أهم أنماط المزاعات التي عرض لها الكتاب باختصار شديد – بعد أن قدم قائمة بثلاثة عشر نزاعا بين دول إسلامية تمثل 17% من إجمالي المنازعات الدولية التي حصرتها دراسة غربية عن النزاعات الدولية الرئيسية بين عامي 1945–1979 – هي النزاع العراقي الكويتي 1961، والجزائري – المغربي 1963، والاندونيسي – الماليزي 1963، وأخيراً النزاع بين مالي وفولتا العليا 1974.

ومن أهم أنماط التفاعل السياسي التعاوني ذلك المتصل بتشابه سياسات الدول الإسلامية حول كثير من القضايا الدولية وهو التشابه الذي حاول الكتاب اكتشاف درجته أو انتقائه بتحليل أنماط تصويت الدول الإسلامية على القضايا التي نوقشت أمام الجمعية العامة في الدورة السادسة والثلاثين حيث يخلص المؤلف على ضوء تحليل كمي أن الدول الإسلامية تشكل تجمعاً دوليا متناسقا في سياساته تجاه معظم القضايا الدولية. وبصدد العلاقات الدبلوماسية وباعتبارها – لدى المؤلف – أحد المؤشرات الهامة لمدى تطور العلاقات بين الدول الإسلامية فلقد قدم الكتاب تحليلا كميا لتطورها خلال الفترة من 1970–1985.

هذا ولقد تضمنت الدراسة في نهايتها مجموعة ثمانية ملاحق (ص 247–306) عن مؤشرات التبعية والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية، توزيع درجة التركيز السلعي للصادرات في الدول الإسلامية، توزع التجارة الخارجية للدول الإسلامية (1984م)، شبكة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية 1970، شبكة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية 1980، 1985، ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي، اتفاقية إنشاء البنك الاسلامي للتنمية.وتقدم هذه الملاحق ملخصا كجزاء كبير من المادة العلمية التي قدم المتن تحليلا كيفياً لها. وساهم هذا في إبراز " الصفة العلمية " للتحليل الذي قام عند اقترابه من الظاهرة على مداخل متنوعة وبأسلوب تحليل كمي في جوانب عدة.

3) ولكن هل هذا النمط من "التحليل العلمي" قد انضبط برؤية أو منظور اسلامي لهذه الظاهرة أي العلاقات بين الدول الإسلامية؟ من الصعب الاقدام على طرح مثل هذا السؤال لاعتبارين: "لأنه قد يثير الاعتقاد بالتناقض بين تبني منظور اسلامي في التحليل وبين إتباع مثل هذا الاسلوب من التحليل العلمي، كما أنه يفترض مسبقًا تحديد ما المقصود برؤية أو منظور إسلامي. وكلا الاعتبارين يقتضي وقفه خاصة ليس هنا بالطبع موضعها. ولكن يكفي القول هنا أن "التحليل العلمي" الهادف للموضوعية يصعب تحقيقه بصورة مطلقة كما أن النظر لقضية ما في إطار ضوابط ومعايير رؤية إسلامية لا يتعارض والأخذ باساليب هذا التحليل. وبالرغم من أن الكتاب قد قدم مادة علمية متكاملة بأسلوب علمي تمثل خطوة أساسية لا بد من توافرها أمام الباحث المسلم الذي يسعى لتطوير منظور إسلامي لهذا المجال إلا أن هذا الكتاب لم ينطلق من رؤية إسلامية أي لم يجعل منطلقه وضابطه وإطاره المرجعي والتقويمي للظاهرة محل البحث هو "الأصول الإسلامية".

ويتضح لنا هذا من الملاحظات التراكمية التالية:

أ– تبني المؤلف تعريفا إجرائيا لدولة الإسلامية لأن هذا التعريف كما يقول يثير مشكلة "الهوية الدينية الإسلامية للدولة" وكيفية تحديدها، ولأن تلك الهوية تثير وفق المؤلف قضية التمييز بين التعريف "النظري للهوية والتطبيق العملي لتك الهوية في شئون تنظيم الحكم والمجتمع في الدولة وفي تنظيم العلاقات الدولية للدولة"، كما أن مشكلة التطبيق العملي لتلك الهوية ترتبط بالمواريث التاريخية الأوربية التي تعرض لها العالم الإسلامي منذ أوائل القرن 19، فضلا عن أن الدول الإسلامية تتصرف اليوم في إطار نظام اقتصادي وسياسي دولي يتسم بهيمنة القوى الكبرى غير الإسلامية مما يحد من قدرة تلك الدول على تنظيم علاقاتها الدولية من منطلق المفاهيم الإسلامية ولذا فنجد أن المؤلف وبعد مناقشته لعدة معايير لتعريف الدولة الإسلامية فهو يتبنى

عضوية الدولة في منظمة المؤتمر الإسلامي كمؤشر على تعريف النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية للهوية الإسلامية للدولة ولكن يعترف المؤلف في نفس الوقت أن "هذا التعريف للدولة الإسلامية لا يتضمن حكماً قيمياً على كون الدولة اسلامية أو غير اسلامية من منظور تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في شئون الحكم والمجتمع، كما أنه لا ينفي بالضرورة الصفة الإسلامية عن الدول غير الداخلة في عضوية المؤتمر الاسلامي، ولكن ينصرف أساساً إلى تحديد الدول التي يمكن اعتبارها من منظور العلاقات الدولية دولا اسلامية، وعضوية الدولة في منظمة المؤتمر الاسلامي هو مؤشر جيد لتحديد هذه الدول". وحيث ان المؤلف قد استبعد منذ البداية ما أسماه الحكم القيمي على اسلامية الدولة من عدمه فهو لم يهتم بمناقشة تعريف الدولة الإسلامية من منظور الشريعة الإسلامية مكتفيا بالاشارة في هامش (رقم 9 ص 14 إلى تعريف المودودي) وبالرغم من أن المؤشر الذي تبناه المؤلف لتحديد تعريفه الاجرائي يعتبر الحل العملي لتحديد نطاق الظاهرة على البحث وذلك نظراً لواقع ما يسمى الدول الإسلامية المعاصرة حيث أنه بدون هذا الحل ما كان يمكن للدراسة أن تقوم لو تبنت التعريف من وجهة نظر تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومع ذلك فإن عدم التعرض للأبعاد النظرية لاسلامية الدولية كان نقطة البداية في حلقة من الأمور المتروكة التي يبرز تركها معنى افتقاد الكتاب لرؤية اسلامية (كما سنرى).

ب- الواقع المعاصر ليس التاريخ أو الأصول هو المنطلق في هذا الكتاب فالبداية كانت مع التحديد الاجرائي للدول الإسلامية المعاصرة (الفصل الاول) ثم خصائصها التكوينية المعاصرة باعتبارها من المؤشرات على حركية العلاقات بين تلك الدول (الفصل الثاني) وإذا كان الفصل الثالث قد رصد المواريث التاريخية لتلك العلاقات بهدف تتبع كيفية نشأتها وتطورها فيأتي أخيراً الفصل الرابع ليقدم ما سماه المؤلف وجهة نظر الشريعة الإسلامية والفكر السياسي الاسلامي لظاهرة وجود دول متعددة ولكيفية تنظيم العلاقات بينها. وبالرغم من أن هذا التسلسل يتفق ومنطلق الكتاب ومهجه إلا أن ضوابط التحليل في الرؤية الإسلامية تفترض أمرين: **أولهما:**

عدم وضع الشريعة الإسلامية (إن لم يكن الفكر الاسلامي) على قدم المساواة مع أو كمجرد واحدة من مجموعة ما أسماه المؤلف متغيرات تؤثر في تشكيل العلاقات بين الدول الإسلامية. فإذا كان للظاهرة المعاصرة مصادرها وعواملها المشكلة من الموروثات التاريخ ومن المتغيرات الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية ومن التصورات الفكرية فإن الأصول الإسلامية هي المصادر الحاكمة والضابطة لهذا المجموعة المتداخلة من المتغيرات. فالمنظور الأصولي يمثل الإطار المرجعي والمنطلق لدراسة أي ظاهرة أو موضوع.

وثانيهما:

تقويم الظاهرة محل البحث على ضوء قواعد وأسس هذا الإطار المرجعي فهو الإطار الحاكم والضابط ولم يقدم المؤلف خاتمة للدراسة تلخص نتائج تحليل سمات العلاقات بين الدول الإسلامية المعاصرة على ضوء تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية وعلى ضوء الخبرة التاريخية وقبل ذلك كله في إطار أسس ومبادئ الإسلام حول تنظيم هذه العلاقات. وهنا نصل إلى المجموعة الأخيرة من الملاحظات.

ثالثا:

وبالنظر إلى وضع الفصلين الثالث والرابع في سياق البناء الكلي للكتاب وعلى ضوء المقارنة بين هذا الوضع وبين الهدف المحدد من ورائهما يمكن القول أنهما يقطعان امتداد واتصال التحليل بين الفصلين الأول والثاني والفصلين الخامس والسادس بالرغم من أن المؤلف قد حدد أن الهدف من عرض التطور التاريخي هو بيان الآثار على العلاقات المعاصرة وأن الهدف من التصورات الفكرية هو بيان كيفية انعكاسها على العلاقات الراهنة إلا أن هذا لم يتحقق بصورة مباشرة (في خاتمة للدراسة مثلا).

ومع ذلك فإن غزارة المادة العلمية في فصول الكتاب الستة وإحكام عرضها التحليلي في المحاور الفرعية تتيح للمتخصص تفاعلا من نوع خاص. ولقد تحقق لي هذا التفاعل خلال القراءة الثانية للكتاب فإذا كانت القراءة الأولى قد أفرزت التعليق على محتواه وبناءه – فإن القراءة الثانية أثارت في الذهن عدة تساؤلات:

كيف تفسر المتغيرات الداخلية حالة العلاقات المعاصرة؟ وماذا عن تأثير المتغيرات الخارجية بالمقارنة بتأثير المتغيرات الداخلية؟

- وإذا كانت إحدى السمات الأساسية للعلاقات المعاصرة وخاصة منذ منتصف السبعينات هي حالة من الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا تؤثر عليها التوترات والنزعات السياسية فما تفسير هذه السمة على أساس الموروثات التاريخية والخصائص التكوينية المعاصرة؟
- ما هي أهم مميزات العلاقات بين الدول الإسلامية بالمقارنة بغيرها من العلاقات بين مجموعات أخرى من الدول؟ بعبارة أخرى إذا كان المؤلف قد أشار أنه نظراً لأن التصور الإسلامي للعلاقات بين البشر بصفة عامة قد ركز على القواعد التي تحكم العلاقات بين المسلمين في دار الإسلام والعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين وليس العلاقات بين الدول الإسلامية فإنه يمكن استنباط الأسس الوضعية للعلاقات بين هذه الدول من واقع الأحكام والقواعد التي جاءت في الإسلام لتنظيم العلاقات بين المسلمين عموما ص 120–121،

وإذا كان الالتزام الأخلاقي هو طابع لهذه القواعد فإلى أي حد ظهر هذا الالتزام من عدمه في العلاقات المعاصرة وما الأسباب المفسرة؟ وهل يتضح من هذا البعد درجة من التميز أو التشابه مع قواعد أخرى لتنظيم العلاقات من مجموعات أخرى من الدول؟

- إلى أي حد يمكن أن توصف العلاقات بين الدول الإسلامية بأنها علاقات إسلامية وذلك على ضوء المقارنة بين الخصائص التكوينية والمحددات الداخلية والخارجية وبين قواعد وأسس التصور الاسلامي عن كيفية تنظيم هذه العلاقات؟
- وإذا كانت مراحل التطور التاريخي تهدف –كما يقول المؤلف (ص59)– إلى عرض القضايا الأساسية التي سيطرت على العلاقات بين الدول الإسلامية خلال مراحلها المختلفة، والمواريث التي أنتجها هذا التطور بالنسبة للعلاقات المعاصرة، فإن هذا العرض وإن كان يوضح الاتجاه العام لتطور التعددية السياسية بصفة خاصة إلا أنه لا يساعد على بيان جذور وموروثات تاريخية لابعاد أخرى معاصرة لا تقل أهمية مثل السمات الاساسية للعلاقات الاقتصادية والخصائص التكوينية الاقتصادية، أو مثل اثر التنوع العرقي والسلالي والديني ومتى وكيف يمكن أن يمثل عنصر قوة للدولة الإسلامية ومتى كان يمثل أداة تدخل واختراق من الداخل ومن جانب قوى خارجية حيث أن الآثار السياسية الداخلة والخارجية لهذا النوع لم تكن سلبية دائما على مدار تاريخ المسلمين؟

وعدا هذه الأسئلة والاستفسارات في حد ذاتها فإن هناك قضيتين أساسيتين تمثلان هما أساسا من هموم الفكر الإسلامي المعاصر ولا يمكن فهمهما بدون ربطهما بموروثاتهما التاريخية والفكرية والقضيتان هما:

أولا: نشأة ظاهرة "التعددية السياسية الدولية" وتطورها وصولا إلى التعددية المعاصرة فالتعددية المعاصرة هي التي تمثل أساس ومنطلق الحديث عن العلاقات المعاصرة بين دول إسلامية.

وثانيا: أثر التطور في العلاقات مع الأطراف الدولية غير المسلمة على هذا التطور وعلى طبيعة هذه التعددية الناشئة (قومية – علمانية).

إذا كانت فصول الكتاب (وخاصة الثالث والرابع) تساعد على التعامل مع القضية الأولى فإن الكتاب يسقط الثانية.

فإن المؤلف لم يفرد للمؤثرات الخارجية في الفصل الثاني أكثر من أربع صفحات في حين حازت المؤثرات الداخلية والخصائص التكوينية المختلفة وزنا أكبر بكثير. ناهيك عن أن تحليل السمات والعلاقات المعاصرة وأن كان من الممكن ربطه –ولو بصورة غير مباشرة– بالفصل الثاني فهو لا يفسح أيه فرص لمناقشة تأثير المؤثرات الخارجية. وبالرغم من أن الفصل الثالث قد أبرز الرابطة بين التكالب الاستعماري وبين تجزأة الدول الإسلامية ونهاية الخلافة الإسلامية ومن ثم

نشأة الدول الإسلامية المعاصرة فإن بناء الكتاب في كلياته لا يعكس اهتماماً خاصا بوزن هذه المؤثرات الخارجية المعاصرة أو التاريخية.

وفيما عدا هذا التعليق السريع على القضية الثانية وبالرغم من الاعتراف بارتباطها بالقضية الأولى سنقف بقدر أكبر من التفصيل عند القضية الأولى التي تقع في صميم موضوع الكتاب. وهنا تثور عدة اسئلة تساعد الإجابة عليها من خلال الجمع بين مدلولات الخبرة المعاصرة (التي أفاض فيها الكتاب) وبين الخبرة التاريخية تعميق مفهوم التعددية السياسية ذلك المصطلح الرائج الآن في مجال السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء تتلخص هذه الاسئلة كالتالي ما هو الاختلاف بين طبيعة التعددية السياسية في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي للعلاقات وبينها وبين المرحلة الحديثة والمعاصرة أي منذ سقوط الخلافة العثمانية؟ وما هي أسباب هذا الاختلاف وهي يعكس اتجاها خاصا للتطور؟

وهل انعكست طبيعة ودرجة هذا الاختلاف على اختلاف العلاقات بين أطراف هذه التعددية في كل مرحلة؟

بعبارة أخرى هل يمكن الحديث عن تعددية في ظل خلافة واحدة أم تكون فقط في ظل عدة خلافات أو عدة مراكز مستقلة للقوة الإسلامية؟ فهل العلاقة بين مركز الخلافة (العباسية مثلا) وبين السلطان والإمارات توصف بالتعددية؟

وما أساس الاختلاف عن هذه التعددية وبين التعددية في حالة وجود عدة مراكز قوة إسلامية مستقلة (مثال العثمانية، المملوكية، الصفوية) أو في حالة تجزأ الكيانات وتعدد الدول المستقلة (بعد سقوط الخلافة)؟ وما معيار الاختلاف بين هذه الحالات: هل السلوك الدولي؟ وتبرز مدلولات هذه الأسئلة على ضوء مضمون الفصل الثالث، وهي تمثل إشكاليات بحثية مهمة وتكتسب الأسئلة السابقة مدلولات أخرى على ضوء التحليل في الفصل الرابع أي "النظرية السياسية للعلاقات بين الدول الإسلامية" وهنا يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

1- من الأبعاد المهمة في هذا الفصل التمييز بين التصور الإسلامي لتعدد ولكيفية تنظيم العلاقات وبين الفكر السياسي الإسلامي حول هذه الأمور. وإذا كانت مصادر التصور الأول هي الأصول كما تعامل معها الفقهاء لاستخراج الأحكام والقواعد فإن مصادر التصور الثاني – وكما يقول المؤلف (ص128) هي "التكييف الفقهي لدافع التعدد السياسي في العالم الإسلامي منذ بداية العهد العباسي والفكر الإسلامي وإن كان يواجه معضلة التكييف الفقهي للواقع فهو يظل فكراً محكوماً ومنضبطا بمعايير وضوابط الرؤية الأصولية".

2- يتركز عرض الكتاب للتصور الاسلامي من جواز التعدد حول محور أساسي وهو: هل القول بوحدة رئاسة الأمة "أن يدين كل المسلمين بالولاء السياسي لرئاسة واحدة أن تحكمهم سلطة

سياسية واحدة أي أن يعيشوا في دولة واحدة" أم القول بأمر أخر أي "الروابط الروحية والعقيدية فقط بين المسلمين" ويخلص المؤلف من مقابلته بين الفريقين القائل كل منهما بأحدى هاتين المقولتين إلى أن "الإسلام يؤكد مبدأ وحدة الأمة الإسلامية ولكن لا يجعل وحدة رئاسة تلك الأمة عنصراً من عناصر الحياة السياسية الإسلامية لكل المسلمين وترك تلك القضية لتقدير المسلمين لمصالحهم المتغيرة" (ص 120) وهكذا يكون المؤلف قد حسم الاختلاف الفقهي حول هل الإسلام يقول بوحدة الامة فقط أم وحدة الرئاسة أيضا على أساس أن "وحدة الأمة لا تتعارض بالضرورة مع وجود دول إسلامية متعددة".

3- لا تقتصر نماذج الفكر الاسلامي التي تعاملت مع هذه القضية على النماذج التي قدمها المؤلف، وهي ستة نماذج (جمال الدين الأفغاني، محمد رشيد رضا، حسن البنا يمثلون ما سمي بالتيار المثالي، ثم محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، ابن باديس يمثلون ما سمي بالتيار الواقعي). وهذه النماذج تقع في نطاق زمني محدد لا يتجاوز قرن (منذ منتصف القرن 19 وحتى منتصف القرن 20) وفي نطاق مكاني محدد أيضا هو الدول العربية (باستثناء جمال الدين الافغاني إلى حد ما حيث أنه نقل نشاطه إلى الدول العربية وتركيا) وفي ظل ظروف وأوضاع محددة وهي التكالب الاستعماري على العالم الإسلامي وضعف ثم انهيار الخلافة ومن ثم فإن هذه النماذج انتقائية لا تمثل إلا رافدا من روافد الفكر السياسي حول هذا الموضوع. حيث هناك نماذج أخرى في مراحل تاريخية مختلفة لا بد وأن تقدم مدلولات أخرى. حقيقة أشار المؤلف (ص128-129) إلى الماوردي وابن حزم كممثلين لما أسماه التيار المثالي من بين المفكرين المسلمين الأوائل، كذلك أشار إلى ابن تيمية والبغدادي كممثلين في الفكر الاسلامي الوسيط للتيار الواقعي إلا أن السؤال الذي يثور هو ألم يكن من بين الاوائل ممثلين للتيار الواقعي وألم يكن من بين الوسطاء ممثلين للتيار المثالي؟ وماذا عن الفكر الحديث والمعاصر -أي بعد سقوط الخلافة وخاصة بعد استقلال الدول في النصف الثاني من القرن العشرين- وهو الفكر المتزامن مع عملية تجسد الخصائص التكوينية للدول الإسلامية العاصرة وتبلور المؤثرات الداخلية والخارجية عليها.

4- وفي نطاق قراءة النماذج المنتقاة المعبرة عن "التيار المثالي" وعن التيار الواقعي يبرز أمامنا أمراً ضروريا وهو بيان وجوهر ومحك الاختلاف بينهما أو المشترك حول قضية التعددية وهذا الجوهر أو المحك هو عدم إنكار أو رفض احدهما (وهو الواقعي) لوحدة الرئاسة في الامة الإسلامية فكلاها يعترف أن الأصل هو وحدة الرئاسة ولكن الاختلاف بينهما يكمن في مدى قبول أو الاعتراف بضغوط الواقع وكيفية التعامل معه من ناحية وفي تصورهما لطبيعة وحدة الرئاسة من ناحية أخرى.

فإذا كان التيار المثالي في مجموعة ينطلق من وحدة الرئاسة كهدف يجب السعي إلى تحقيقه إلا أن هذا التيار لا ينكر في نفس الوقت صعوبات هذا التحقيق بل يفتح الخطوات التدريجية نحو الوحدة السياسية. أما التيار الواقعي فهو في مجملة لا ينكر الأصل أي وحدة الرئاسة ولكن كان قبوله بالتعددية إما يعكس المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية نظراً للشعور بمدى ضعفها وعدم قدرتها على توفير الحماية ومن ثم الحاجة في ظل تزايد الخطر الخارجي إلى إصلاح الذات والانفصال عن تلك الدولة. بعبارة أخرى فإن الواقعية هنا لا تنكر أن وحدة الرئاسة هي الأصل في الإسلام ولكن تعني الإغراق في الاعتراف بالقيود والصعوبات لدرجة الاعتراف بأن العمل من أجل إحياء الأصل من شأنه إما أن يحدث أضرار (محمد عبده ص142)، أو عدم صلاحية الدولة العثمانية لإصلاح أحوال المسلمين (الكواكبي). ولكن من ناحية أخرى فإن التيار الواقعي وإن قبل فكرة الخلافة أو وحدة الرئاسة فهي دينية لا تتدخل في الشئون السياسية في حين أن نطاق هذه الرئاسة لدى التيار المثالي يمتد إلى الشئون الدينية والسياسية وهكذا يتضح لنا أن التذكرة بمدى التشابه أو الاختلاف بين التيارين أمر ضروري للحفاظ على الذاكرة الإسلامية حتى لا يضيع "الأصل الإسلامي" في غمار الحديث عن المثالي والواقعي.

5- ومن ناحية أخرى فإن قراءة هذه النماذج المنتقاة يستحضر قضية مهمة إلى الذهن وهي أن التعامل مع موضوع التعددية إنما يثير قضية العلاقة بين الإسلام والقومية فما هو موقف هؤلاء المفكرين من هذه العلاقة في طرحهم للتعددية؟ هل قبول التيار الواقعي للتعددية السياسية يعني قبوله لفكرة الأساس القومي لقيام الدول وليس الانتماء الديني؟ وتنبعث أهمية الإجابة على هذه الأسئلة من واقع ملاحظة سمة مشتركة بين التيارين المثالي والواقعي وهي اعترافهما -ولو بصور وبدرجات مختلفة- بالمركز المتميز للعرب في نطاق الأمة الإسلامية أو أهمية البدء في تنظيم العلاقات بين العرب كأساس لتنظيم العلاقات بين الدول الإسلامية، أو ضرورة الخلافة العربية، أو الاهتمام باللسان العربي لسان الشريعة، أو أن الوحدة العربية هي الخطوة لتحقيق الوحدة الإسلامية.

وبهذا الصدد يمكن القول أنه إذا كان التيار المثالي يرفض أن تكون القومية أساس لتقسيم الأمة إلى دول فإن التيارين لا يرفضان القومية ولكن يرفضان الدولة القومية بالمعنى الغربي أي التي يقترن فيها الأساس القومي لبناء الدولة بالعلمانية.

والحمد لله

نادية محمود مصطفى

القاهرة 1992/5/14